

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
مركز البحوث والنشر والاستشارات



المنتدى المصرفي المائة

بعنوان:

كيف يكون نظام التمويل الأصغر الإسلامي
مفيدا لمقدمي خدمات التمويل
المعتمد على الفائدة؟

إعداد:

بروفيسور بدر الدين عبدالرحيم ابراهيم

رئيس وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

الاستاذ محمد صديق الحسن

نائب رئيس وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

أغسطس 2015م

تمهيد:

تعتبر مشكلة النمو الاقتصادي والتنمية والاستثمار من أهم القضايا التي تطرح الأتي اذا ما نظرنا الي ان الفقر أصبح من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات علي مستوي الدول والفرد، أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم القضايا التي تثار ولكن لا توجد تنمية دون استثمار ولا يوجد استثمار بدون تمويل.

لقد فشلت المصارف التقليدية في خلق نظام مصرفي خالي من الفوائد الربحية فظهرت فكرة المصارف الإسلامية لحل هذا الأشكال عن طريق فكرة صيغ التمويل الإسلامية ومن خلال ذلك نحاول من خلال هذه الورقة الإجابة علي الأسئلة التالية:

1. ما هي وجهة النظر الإسلامية في الاستثمار؟
2. هل عمليات الإقراض أو التمويل التي تقوم بها المصارف التقليدية ربا محرم؟
3. ما هي أخطار الربا من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؟
4. ما هو الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي؟
5. هل التمويل الإسلامي هو اعلي للأزمات المالية؟

الاستثمار والتنمية

هنالك عدة معاني اصطلاحية لاستثمار الأموال :

1. مجموعة الأموال المادية ذات الصفة الاقتصادية التي ستخدم في العملية الإنتاجية التي تؤدي لزيادة الانتاج
2. الإنفاق الذي يبذل في تنمية الموارد المالية بهدف خلق تكوينات رأسمالية جديدة ولأهمية موضوع الاستثمار يلقي عليه الضوء في جانبين :

1- الجانب الديني

الارتباط بين مفهوم الاستثمار للأموال ومفهوم الخلافة في الأرض والانتفاع منه .قال الله تعالي (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) البقرة 30 وقال (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) البقرة 29 .

البحث عن حياة كريمة للإنسان احد مقاصد الشرعية . لذلك فان فقه المعاملات هو احد الركائز الاساسية في عملية الاستثمار ، وتوجيه كل ما احل الله وما حرمه ولذلك فان الاسلام يعول علي الاستثمار وينهي عن كنز المال والقصد من ذلك منفعة المجتمع بالكامل ، فالإسلام يحارب الكنز ويشجع الاستثمار .

2- الجانب التنموي

لاشك ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي احدي التحديات الأساسية ، لذلك فالحاجة ملحة لتنظيم العلاقة بين صاحب المال وصاحب العمل .

التمويل الأصغر الإسلامي - لماذا؟

هنالك مزايا عديدة للتمويل الإسلامي الأصغر نجملها في التالي:

يقوم التمويل الأصغر بدمج التمويل الصغير والمتوسط ويبنى مؤسسات مالية مجتمعية ذات ديمومة وشفافية مالية ويتكامل مع النظام القطري المالي الرسمي	يمكن للمصارف الإسلامية أن تقدم هذا التمويل بتكاليف أقل لان بها سيولة فائضة لغياب أدوات التمويل الإسلامية التي تتماشى مع أدوات السوق المالية في الوقت الحالي
ينظر لمعالجة الفقر كجزء من مسؤولياته الإجتماعية، ويطبق مبدأ الإستخلاف في المال	الصيغ الإسلامية ليس لها أبعاد مالية ضارة في حالة الخسارة، وإستغلال صيغة المشارك ولا تترك الشريك مكبلا بالديون أو تلزمه بالدفع في حالة الخسارة
يعتبر نظام الشراكة بأنواعه المختلفة نظاما مرنا وعادلا وسهل الإستيعاب. علاوة على أنه يأخذ في الحسبان الإنتاج والإدارة مما يساعد أصحاب المنشآت الصغيرة في زيادة دخولهم، بالرغم من عدم تملكهم لرأس المال	يعمل بباقة من الصيغ التمويلية المتنوعة التي تناسب الجهة المستهدفة كالإجارة والمرابحة والمشاركة والمضاربة والبيع الأجل
النظام الإسلامي القائم على الشراكة يمثل صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل والثابت، كما أن الشراكة تحفظ القيمة الحقيقية لرأس المال بتأخير البيع في الدول التي تعاني من معدلات تضخمية عالية.	لا يحتاج إلى ضمانات قوية، لأنه يركز على العمليات أكثر مقدرات العميل المالية (المشاركات) المعرفة الشخصية بالشريك والمتابعة للمشروع من قبل البنك وتخزين المواد الخام موضوع العملية، هي المتطلبات في حالة غياب الضمان.

ملاح المشاركة الإسلامية

تأخذ المشاركة الإسلامية المطبقة حالياً في النظام المصري الإسلامي عدة ملاح متعلقة بالتعريف والإسهامات والعائد على الإستثمار. أصبحت هذه الملاح سمات مميزة لهذه الصيغة. فيما يلي جدول يوضح أهم هذه الملاح.

ملاح صيغة المشاركة الإسلامية	
حتى ولو كان إسهام الشريك مساوياً لإسهام البنك، عائد الإستثمار للشريك أكبر	تأخذ الشراكة أنواعاً متعددة أهمها تلك التي تعرف بأنها نوع من الشراكة بين اثنين أو أكثر من الأفراد لخلط المال و العمل للمشاركة في الأرباح. كما أنهم يتمتعون بحقوق و واجبات متساوية. الشراكة هي إتفاق عقدي محدد الزمن بين البنك (يمثله الفرع) والشريك (أو الشركاء) لإستغلال الموارد البشرية والمادية وتوزيع أي أرباح أو خسائر تعود عليهم حسب نسب الموارد البشرية والمالية المستثمرة.
نصيب البنك من الأرباح أقل من نصيب الشريك، لأن الشريك، وبالإضافة إلى أرباح المساهمات، يتقاضى أرباحاً على إدارة المشروع. هذه ميزة أخرى خفية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في إستغلال هذه الصيغة.	العائد على الإستثمار للشريك والبنك مرتفع مقارنة بسعر الفائدة. هذا يدل على أن التمويل عن طريق الشراكة مريح للطرفين، وكذلك التمويل بالشراكة لا يعرض البنك إلى مخاطر في تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
العائد من الشركات الإسلامية أعلى من الفائدة في التمويل التقليدي	كلما كان حجم التمويل أقل، كلما زاد العائد على الإستثمار والعكس صحيح. هذا يعني أنه كلما صغر حجم المشروع زادت نسبة الأرباح لكل الشركاء ولرأس المال الكلي

ليس فقط علو العائد على الإستثمار في العمليات الصغيرة المنفذه بصيغة المشاركة بل أيضا العائد على رأس مال المشاركة أعلي من عائد الفائدة (المثال التالي يوضح ذلك)

الوصف	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
سعر الفائدة	36% في العام	مشاركة براسمال متساوى
العائد على الإستثمار	العائد على رأس المال (البنك) 36 دولار/ العام	صافي الأرباح (50% من رأس المال) توزع : كالآتي: 20% نظير إدارة الشريك (10 دولار) 5% نظير متابعة البنك (2.5 دولار) والباقي يوزع بالتساوي بين الشريكين (18.7 دولار)
	العائد على رأس المال (الشريك) 50 دولار – 36 دولار = 14 دولار/ العام	العائد على الإستثمار / العام الشريك: 57.4% البنك: 42.4%
	العائد على الإستثمار: الشريك: 14% البنك: 36%.	

Ibrahim, Badr El Din, A. & Malcolm Harper, 2011, "Crossfire: Islamic banking avoids interest payments and thus prevents rich investors profiting from the poor", *Small Enterprise Development & Microfinance*, Volume 22 Number 4 December 2011, Practical Action Publishing)

بإفترض تساوى رأس المال في البنك الإسلامي والتقليدي (100 دولار) ، ونسبة الفائدة في البنك التقليدي 36%. وفي البنك الإسلامي تقسم أرباح المشاركة بنسبة 20% لإدارة الشريك و 5% لمتابعة البنك بينما تقسم بقية الأرباح بالتساوي حسب مايملية رأس المال. والمحصلة النهائية أن العائد على الإستثمار للبنك والشريك أكبر في حالة المشاركة مقارنة بحالة التمويل بالفائدة.

المشاركة الإسلامية لا تختلف كثيرا عن الشراكة التقليدية. ولمعرفة الفروقات قمنا بعمل الجدول التالي:

الاختلافات الأساسية بين الشراكة التقليدية والمشاركة الإسلامية.

نوع الشراكة	نوع الإتفاق (العقد)	الشركاء	نوع الشركاء	مسؤولية تقاسم الأعباء	إسهامات الشركاء
الشراكة التقليدية	عقد إتفاق طويل الأجل، إختياري، مكتوب وموقع عليه وقانوني ومعلن للجميع ويمكن تسمية الشركاء بأسماء الشركة.	شريك رئيسي واحد أو أكثر بالإضافة إلى شريك محدود المسؤولية (مستثمر مالي بدون أي مسؤولية عن الديون التي يقع فيها الشريك الرئيسي)	أشخاص طبيعيون في الغالب.	يقوم الشريك الرئيسي بإدارة المشروع ويتحمل مسؤولية نجاحه ونموه، بينما يقوم الشريك محدود المسؤولية بإستثمار أمواله فقط.	الموارد المالية، العقارات والخبرة والعمل.
المشاركة الإسلامية	عقد إتفاق قصير الأجل مكتوب وقانوني وبحقوق ومسؤوليات متساوية، غير معلن للجميع ولا تسمى الشركة بأسماء الشركاء.	شريك مستثمر (العميل) وشريك محدود المسؤولية (البنك الذي يستثمر بدون مسؤولية عن الديون التي يقع فيها الشريك).	شخص طبيعي وبنك مسجل.	الشريك المستثمر مسؤول عن الإنتاج والإدارة، بينما الشريك محدود المسؤولية (البنك) مسؤول عن متابعة أداء المشروع.	الموارد المالية، الأصول والخبرة.
نوع الشراكة	تقسيم الأرباح والخسائر	المقدرات المالية للشركاء وتملك الأصول	مسؤولية الخسارة	صرف مرتبات أو أي دفعيات من حساب الشراكة	دخول شركاء جدد
الشراكة التقليدية.	توزيع النسب المتساوية أو حسب إسهامات رأس المال والخدمات الأخرى أو حسب نسب رأس المال ويوزع صافي الدخل من المشروع دوريا بينما يستمر المشروع. يمكن تقاضي مرتب أو تسهيلات.	تتم عن طريق أفراد لهم نفس المقدرات ويمكن تملك الأصول بالإشتراك بين الأطراف	يمكن لشريك أو أكثر أن تكون له مسؤولية محدودة في حالة أن يكون هنالك شريك له مسؤوليات غير محددة (الشركاء غير مسؤولين عن ديون الشركة إذا كانت أكبر من إسهاماتهم المالية).	يمكن لأي شريك الحصول على مرتب ويمكن السحب من حساب الشركة بالإتفاق بين الطرفين	ممكن ولكن لا بد أن ينص عليه في العقد.
المشاركة الإسلامية	توزيع الأرباح والخسائر حسب إسهامات الشركاء بنسب تحدد سلفا وتسجل في العقد ولا يمكن تغييرها في فترة العقد. توزيع الأرباح يتم بعد نهاية المشروع.	تتم عن طريق شركاء غير متساويين في المقدرات المالية، ويمكن أن تؤول الأصول إلى الشريك الرئيسي بعد دفع قيمتها، بالإتفاق بين	كل الشركاء لهم مسؤوليات محددة.	لا يمكن الحصول على مرتبات ويمكن السحب من حساب الشراكة بالإتفاق بين الأطراف.	لا يمكن.

			الطرفين.		
نوع الشراكة.	مخصصات الشريك المنسحب.	أسباب انتهاء الشراكة.	فض الشراكة أو اضافة رأس مال للشراكة العاملة.	إنسحاب شريك.	فض الشراكة (في إطار المدة المحددة للشراكة).
الشراكة التقليدية.	مسموح بها.	إنسحاب شريك.	يمكن الإنسحاب من الشراكة ويمكن اضافة رأس مال للشركة.	يمكن للشريك أن ينسحب بموافقة الشريك الآخر، ويمكنه بيع نصيبه لأي شخص يرغب في أن يكون شريكا.	تاريخ فض الشراكة غير معلوم ولا يسجل في عقد الشراكة. وتنفض الشراكة بموت أحد أطرافها أو عندما يوافق طرف من الأطراف للطرف الآخر بفض الشراكة.
المشاركة الإسلامية	غير مسموح بها.	نهاية المدة المحددة للشراكة.	لا يمكن الإنسحاب، ويمكن اضافة رأس مال للشركة بعد موافقة الشركاء ولا بد أن ينص عليها في عقد الشراكة.	لا يمكن الإنسحاب قبل نهاية تصفية العملية حسب المدة المدونة في العقد.	معلوم سلفا ومدون في العقد.

Badr El Din A. Ibrahim, 1999, Can Musharaka Financing of SMEs be Applied to the Interest-Based Banking System?, Small Enterprise Development Journal, an International Journal Issued by Grandfield University, United Kingdom, Vol. 10, No. 3, September.

Davidson, Sidney et al, 1995, *Fundamental of Accounting*, 5th edition, Dryden Press, USA, p. 517.

يتضح من الجدول أعلاه أن الشراكة التقليدية لم تصمم لخدمة مصالح التمويل المصرفي ولكن لمصلحة طرفين من الأفراد. ويمكن تطويع نظام الشراكة التقليدية لتصبح شراكة مصغرة ذات مدة محددة وإسهامات محددة. أعتقد أنه لن يكون هنالك إعتراض من قبل أصحاب الأعمال على تنفيذ أي نوع من الشراكة لتضاف كآلية تمويلية بجانب التمويل بسعر الفائدة لتقديم القروض لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

بعد تحليلنا للفروقات بين المشاركة الإسلامية والوضعية توصلنا في مقال سابق للنتيجة التالية:

”الشراكة الإسلامية غير المعروفة ماهي إلا شراكة مبسطة محدودة المدة والمساهمات. وإذا كان النظام الإسلامي – مدفوعا بهدف تقاسم الأرباح والخسائر وليس سعر الفائدة- إستطاع أن يعدل

المشاركة التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لماذا لايقوم النظام المعتمد على الفائدة بصياغة شركات إعتماذا على صيغة الشراكة الوضعية لتمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؟¹

هذه الصيغة ليست فقط مقبولة عالميا بل لها مزايا نسبية للممول والشريك عندما يتم مقارنته بسعر الفائدة، حيث أنها عادلة وعائدها أكبر من سعر الفائدة ولا ترهق الشريك بأي مطالبات مالية في حالة فشل المشروع .

النظر إلي صيغة المشاركة كصيغة رأسمال مخاطر حيث يأتي العائد من الأرباح. هذا يمثل نفس المفهوم للشراكة الإسلامية التي يأتي عائدها من عمليات الإستثمار فقط. نظام رأس المال المخاطر في الدول المتقدمة أوجد ضالته في المساهمات الرأسمالية في المؤسسات الكبيرة ولم يقدم خدماته في التمويل/ الإقراض في المؤسسات على المستوي القاعدي.

ورؤيتنا تتلخص في التالي:

”نظرا للتوافق الكبير بين الشراكة الإسلامية و صيغة رأس المال المخاطر الوضعية يمكن القول أنه إذا نظر للشراكة الإسلامية نظرة رأس المال المخاطروليس نظرة أيديولوجية إسلامية يمكن أن يكون لها تطبيق عالمي خاصة كصيغة مكملة لصيغة الفائدة لتمويل المشروعات الصغيرة“²

هذه النظرة يراها مالكولم هاربر Malcolm Harper عندما توصل لنتيجة مفادها:

”تحريم الإسلام للفائدة الثابته، نجده أيضا في التقاليد المسيحية واليهودية، مما أدي لإبتكارات مالية متعددة يمكن لأي شخص أن يتعلم منها“³

¹ Badr El Din A. Ibrahim, 1999, Can Musharaka Financing of SMEs be Applied to the Interest-Based Banking System?, Small Enterprise Development Journal, an International Journal Issued by Grandfield University, United Kingdom, Vol. 10, No. 3, September.

² Badr El Din A. Ibrahim, 2004, *Banking and Finance to Small and Micro-enterprises in Sudan - Some Lessons from the Islamic Financing System*, Publisher: The Institute of Islamic Banking and Insurance, London, UK, 2004.

³ Harper, Malcolm (ed.), 1997, *Partnership³ Financing for Small Enterprises: Lessons from Islamic Credit System*, Intermediate Technology (IT) Publication, London, p. 64.

الصيغ الإسلامية الأخرى الاقرب للنظام الوضعي

بالإضافة لصيغة المشاركة هنالك صيغ أخرى أقرب لتطبيق النظام المصرفي التقليدي من أهمها المرابحة. هذه الصيغة أقرب للمفهوم الغربي في الإقراض ولكنها لا تقدم التمويل بالنقد ويمكنها تمويل رأس المال العامل والثابت. فضلا عن صيغ الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وهذه الصيغ وهي أقرب للعقلية المصرفية التقليدية إذ أنها تمارس في أوروبا وبعض دول أفريقيا دون ان ترتبط بالنظام الإسلامي في التمويل. بالإضافة للمشاركة المتناقصة وهي تمويل مع بيع الأصل بأقساط للزبون مما يؤدي لتكوين الأصول لدى صغار المنتجين وتصلح أيضا في مؤسسات التمويل المعتمدة على الفائدة.

التمويل بالجملة عبر المضاربة المقيدة وفوائدها للنظام الوضعي

قام بنك السودان المركزي بإضافة حقيقية في صيغ التمويل الإسلامي بالجملة في قطاع التمويل الأصغر وذلك بإستغلال عقد نموذجي للتمويل المؤسسات عبر المضاربة المقيدة بتمويلات زادت عن نسبة 50% من إجمالي التمويل اللذي ذهب للمؤسسات من هذا السوق. ومزايا عقد التمويل بالجملة عبر المضاربة المقيدة مايلي:

1. تدفع المبالغ وفق أقساط محددة مشروطة بتوزيع 80% فأكثر من كل قسط
2. يتم التمويل بعد صياغة خطة عمل فيها عدد الممولين ونسبة النساء.
3. ويقاسم العقد الأرباح من مؤسسات التمويل الأصغر مناصفة
4. يقدم حافز للمؤسسة في حالة زيادة نسبة الأرباح من رأس المال عن 20% تقسم الزيادة بنسبة 80% للمؤسسة و20% لبنك السودان (الممول)، وليس مناصفة.
5. تجنب نسبة من موارد المضاربة للمؤسسة نظير تكاليف مصروفات المضارب،
6. يتطلب العقد التأمين على كل الزبائن
7. يتطلب العقد إرسال تقارير دورية وإجراء تفتيش محدود لمتابعة التطور



مزايا هذا العقد النموذجي للمضاربة المقيدة:

أدى العقد إلى خفض نسب التعثر في المؤسسات من 6% إلى (2-3% فقط) وتعتبر هذه النسب دون المستويات الآمنة للتعثر على المستوى العالمي. هذا الإنخفاض في التعثر جاء نتيجة لأن الجهة الممولة تقاسم الأرباح ولذلك تكون أكثر حرصا على خفض نسب التعثر عبر هذه الصيغة.

هذه الصيغة عادلة في تقسيم الأرباح بين الطرفين و أساس للتمويل الإسلامي

قدمت هذه الصيغة للسودان شهادة من البنك الإسلامي للتنمية، جدة في برنامج الشراكة في التمويل بالجملة في قطاع التمويل الأصغر بإعتبار أن السودان غير مسبوق عالميا في إستغلال هذه الصيغة التي لم تجد حظها في التمويل على المستوى الفردي نظرا لغياب الثقة بين الطرفين.

يسمح النظام المصرفي الإسلامي بتشجيع المحافظ المصرفية التي تشكل آلية فريدة لهذا النوع من التمويل عبر هذه الصيغة المشجعة للإشتراك في المحافظ.

الطلب على التمويل الأصغر الإسلامي – حالة أفريقيا

يمثل المسلمون في أفريقيا نسبة 53% من إجمالي السكان (582 مليون من إجمالي 1097 مليون). وفي إفريقيا وراء الصحراء هنالك 16 دولة من إجمالي 47 دولة يمثل فيها السكان المسلمين 50% فأكثر، بما في ذلك دولة أثيوبيا (عدد السكان 89 مليون و50% منهم مسلمين). وعلى الرغم من هذه النسب العالية من السكان المسلمين، إلا أن التمويل الأصغر الإسلامي لم يغط إلا جزء يسير من هؤلاء السكان.¹ وحسب بيانات (سيجاب) 70% من سكان دول أفريقيا وراء الصحراء يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ونسبة 24% فقط من البالغين لديهم حسابات مصرفية.²

في أفريقيا هنالك ممارسات في التمويل الأصغر الإسلامي في كل من بتسوانا، كينيا، جامبيا، غينيا، ليبيريا، النيجر، نيجريا، جنوب أفريقيا، موريشس، السنغال، تنزانيا. بينما هنالك فرصة للتمويل الإسلامي في يوغندا، وملاوي، وغانا، وأثيوبيا وزامبيا (وكلها فيما عدا زامبيا تتميز بنسب عالية من المسلمين من إجمالي السكان)³. هذه الممارسات في التمويل الإسلامي موجوده في هذه الدول إلا أنها ضعيفة وتعتمد على جهود مؤسسات محددة ولم تستفد منها أغلب أفراد الأقليات المسلمة في هذه الدول.

¹ http://www.islamicpopulation.com/africa/africa_general.html

² CGAP, Microfinance Gateway: <http://www.microfinancegateway.org/region/sub-saharan-africa>

³ .Badr el Din A. Ibrahim, (Forthcoming), Microfinance Sectors in Two African States: Sudan and Ethiopia, Routledge, London and New York.

الممارسات العالمية في التمويل الأصغر الإسلامي عبر مقدمي الخدمة المعتمدة على الفائدة

هنالك ممارسات وربما سياسات متعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي في كثير من الدول وبالأخص الدول الأفريقية. في دولة أثيوبيا مثلا بعض الإقراض يتم عبر صيغ الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وذلك عبر المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وهنالك قانون ينظم هذا العمل أصدر في الخمسينات. وفي العام 1998 أصدر البنك المركزي الأثيوبي منشورا تـ The Proclamation 103/1998 حدد بموجبه الأسس العامة والإجرائية للإجارة في السلع الرأسمالية. هذه الصيغ تشبه الصيغ الإسلامية في مضمونها، وربما هنالك بعض الاختلافات في التطبيق.

والغريب في الأمر أنه وفي زيارة قام بها الكاتب الأول لمصرف تمويل أصغر مخصص للنساء عبر صيغة الفائدة في كينيا أشار مدير البنك بأنه ونظرا لأن النساء الممولات يقمن بإستغلال التمويل في غير محله رأي أن تمول طالبة التمويل عينيا (أبقار). هذه هي مرابحة غير مرئية.

هل يحتاج النظام الوضعي لتشريع في تطبيق بعض أسس النظام الإسلامي؟

لتطبيق بعض أسس النظام الإسلامي في التمويل ليس هنالك حاجة لتغيير هياكل المصارف الوضعية، أو توجهات إضافية من المصارف المركزية فيما عدا التصديق بالسماح لممارسة هذا النوع من التمويل بجانب التمويل التقليدي عبر نوافذ أو فروع خاصة لهذا الغرض. علما بأن بعض المصارف التقليدية في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا إفتتحت وحدات للتمويل الإسلامي بمؤسساتها.

هنالك توجيه صدر من البنك الوطني (المركزي الأثيوبي) في العام 2012 فتح الباب أمام نوافذ (الصيرفة بدون فائدة) في المصارف والمؤسسات كآلية أخرى عبر النوافذ ولم يسمح بدخول رأس المال الأجنبي في هذا النوع من التمويل. وفي سبتمبر 2013 قدم البنك المركزي تصديقا للبنك التجاري لممارسة الصيرفة بدون فوائد¹. هذه الإجراءات تشكل نقطة البداية لدخول التمويل الأصغر الإسلامي كخيار حتى لغير المسلمين.



¹. Visit: http://nazret.com/blog/index.php/2010/09/07/islamic_banks_to_enter_financial_sector.

And <http://www.ethioscoop.com/news/11667-islamic-banking-blossoms-in-ethiopia.html>.

الخاتمة

تناولت هذه الورقة أهم الفروقات بين النظام الإسلامي والوضعي في التمويل من حيث المنهج والتشريع والأساليب والوسائل والمقومات وحركة السوق. كما تناولت منظور التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر الإسلامي وأهميته وفوائده والفروقات بينه وبين التمويل الوضعي وبالأخص الفرق بين المشاركة الإسلامية والوضعية.

وخلصت إلى أن صيغة المشاركة إذا نظر إليها نظرة عملية وليست إسلامية يمكن أن يكون لها حظ في التطبيق على النطاق العالمي تحت أي مسمى لخدمة قطاع التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا فضلا عن أن بعض الصيغ الإسلامية الأخرى أقرب إلى المفهوم الغربي في الإقراض وهي قد تكون مطبقة حاليا في بعض المؤسسات الوضعية. كما أن صيغة التمويل بالجملة عبر المضاربة المقيدة يمكن أيضا أن تطبق في التمويلات غير الإسلامية بعد أن أثبتت جدواها في التمويل الإسلامي.

ونظرا للطلب على التمويل الأصغر الإسلامي أفريقيا والتجربة الأفريقية في ممارسات التمويل الأصغر الإسلامي من قبل بعض المؤسسات الوضعية فإن كل هذه العوامل تزيد من قوة وإحتمالية تطبيق الصيغ الإسلامية في هذه القارة. وأخيرا رأينا أنه لا حاجة لتشريع في النظام الوضعي لتطبيق بعض صيغ النظام الإسلامي إذا إرتأى ذلك. كما يرى الكاتبان أن التمويل الأصغر أقرب لفهم النظام الإسلامي من بقية النظم الإقتصادية، وأن التطبيقات الإسلامية في التمويل الأصغر هي الأقرب لمفهوم الإستثمار الإجتماعي الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه صناعة التمويل الأصغر في العالم.